ملف العدد

تصاعد الدور الهندى فى القارة الآسيوية

عميد د / خالد فهمى عبد التواب

مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة

الملخص :

شـهَد القـرن الحـالى صعـود قـوى إقليميـة بـدأت تتمتـع بمقومـات لأداء أدوار دوليـة ، وتحـاول إيجـاد فـرص لـكى تكـون مشـتركة فى صناعـة القـرار الـدولى ، ومـن بـين هـذه الـدول الهنـد التـى تمتلـك العديـد مـن المقومـات السياسـية ، ولديهـا المقومـات اقتصاديـة التـي تتمثـل فى نمـو المعـدلات الاقتصاديـة الـذى حققتـه منـذ بدايـة القـرن الحـالى ، ومقومـات عسـكرية بمـا تمتلكـه مـن أسـلحة تقليديـة وترسـانة نوويـة، مـما يدعـم توجهـات الهنـد الخارجيـة التـى أخـذت بالتزايـد فى الآونـة الأخـيرة، وتَعـزز ذلـك مـن خـلال إيجـاد الهنـد قنـوات لدورهـا الـدولى تمثلـت بعضويتهـا فى التجمعـات الإقليميـة والدوليـة والـشراكات مـع القـوى الكـبرى.

ومـن ثـم تعتبرالهنـد مـن أبـرز القـوى الصاعـدة في القـارة الآسـيوية، و ذلـك لما لهـا مـن تأثـير كبـير في محيطهـا الإقليمـي - الأسـيوي - عـلى وجـه الخصـوص ، ولهـذا اتخـذت الهنـد مـن خـلال شراكاتهـا مـع القـوى الكـبرى عـلى ايجـاد فـرص اقتصاديـة متنوعـة، ، ذلـك إلى جانـب نشـاطها و تفاعلهـا مـع القـوى الدوليـة الأخـرى عـلى المسـتوى الـدولي، فضـلا عـن توجههـا نحـو أداء دور أكـبر فى النظـام الـدولى، انطلاقـاً مـن إدراكهـا أن تفعيـل دورهـا يكـون مـن خـلال تعزيـز أفـق التعـاون بـدلاً عـن التنافـس مـع القـوى الكـبرى.

Abstract:

The current century has witnessed the rise of regional forces that are beginning to have the potential to play international roles, and trying to create opportunities to be involved in international decision-mak-

ing, Among these countries is India, which has many political elements, and has the economic potential of growing the economic rates it has achieved since the beginning of the present century, Its conventional weapons and nuclear arsenal are militarized, supporting India's recent growing external trends. This was reinforced by India's creation of channels for its international role, through its membership in regional and international groupings and partnerships with major Powers.

Hence, India is one of the Asian continent's leading emerging powers, with a significant impact on its regional surroundings. - Asian - in particular, which is why India, through its partnerships with the major Powers, has taken on the creation of diverse economic opportunities, in addition to its activity and interaction with other international powers at the international level, as well as its orientation towards a greater role in the international order s role ", recognizing that the operationalization of its role would be through enhancing the horizon of cooperation rather than competing with major powers.

مقدمة :

تعـدُّ الهنـدُ مـن الـدول التـى حققـت إنجـازاً نوعيـاً فى مختلـف المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية، فبعـد اسـتقلالها عـام ١٩٤٧م اسـتطاعت ارسـاء تجربـة ديمقراطيـة فى الحكـم ، فضـلاً عـن تحقيقهـا طفـرات اقتصاديـةً مكنتهـا مـن الوصـول إلى مصـاف الـدول الكـبرى فى هـذا المجـال ومنافسـة القـوى الاقتصاديـة الأخـرى فى القـارة الآسـيوية كالصـين واليابـان، وفى السـياق ذاتـه اسـتطاعت الدخـول إلى النـادى النـووى بعـد إعلانهـا امتـلاك القنبلـة النوويـة عـام ١٩٩٧.

هـذه الإنجـازات التـى حققتهـا الهنـدُ تعـد مقومـات لـدور سـياسي بـدأ ينضـج عـلى المسـتويين الـدولى والإقليمـى، ويذهـب العديـد إلى وصفهـا بالقـوى الصاعـدة أو البازغـة إلى جانـب دول أخـرى كالبرازيـل والصـين التـى اسـتطاعت إلى جانـب روسـيا وجمهوريـة جنـوب أفريقيـا مـن تأسـيس تجمـع «بريكـس» فى مسـعى منهـا

إلى ممارسة دور أكثر فاعلية.

ولهذا سيتم التطرق الي القدرات الشاملة للهند ، وأهداف وتوجهات السياسة الخارجية الهندية، وفاعلية دورها فى التجمعات والمنظمات الإقليمية، والشراكات مع القوى الكبرى (الدولية والإقليمية)، فضلاً عن الفرص والتحديات التى تواجه تصاعد الدور الهندى فى القارة الآسيوية .

أولاً : القدرات الشاملة للهند :

يعتمد دور الدولة خارجياً على مجموعة القدرات التى تمكنها من أداء أدوارها، وتحدد هذه القدرات شكل الدور وطبيعتَه وفاعليته، ولذلك تسعى الدول إلى تنمية قدراتها المختلفة من أجل البقاء والاستمرار أولاً ، ومن أجل تطوير سياستها الخارجية وزيادة فاعلية أدوارها ثانياً ، لذلك ومن الطبيعى عند دراسة دور إقليمى أو دولى لدولة ما، التطرق إلى مقومات هذا الدور، والذى يشمل على القدرات الاقتصادية والعسكرية، وهذه القدرات هى التى مكنت الهند من أن تنافس القوى الآسيوية الأخرى .

١ - المقومات الاقتصادية [٢]

بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧ تم إرساء ديمقراطية ممزوجة بالقيم الاشتراكية، حيث كان «نهرو» من المتأثرين بالاشتراكية الفابية، وعلى هذا الأساس صاغ النموذج التنموى للهند القائم على دور الدولة الفاعل الرئيسى فى إدارة النشاط الاقتصادى وبناء نموذج الاقتصاد الموجه، والسعى إلى الاكتفاء الذاتى ووضع قيود حمائية على الاقتصادات الصغيرة، وهو ضمن تكوين بيروقراطية ذات تدريب جيد مكنت النظام الحاكم من إدارة العمليات الصناعية والتحديثية والتنموية، واستمرت الهند بالعمل بالاقتصاد المخطط الذى تراوح بين الركود والانتعاش خلال الحقبة الممتدة من بداية خمسينيات القرن الماضى، وحتى نهاية الحرب الباردة حيث شهدت الهند خلال هذه المدة خططاً وسياسات قائمة على إدارة الاقتصاد من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتى، إلا أن عقد الثمانينيات من القرن الماضى شهد أزمة ميزان المدفوعات لتضطر الهند اللجوء الى المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على القروض اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادى .

ووفقا لأحدث البيانات الصادرة عن المكتب الوطني للإحصاء، فإن الاقتصاد

الهندي نما ١٣,٥ في المئة في الربع الثاني من العام ٢٠٢٢، مقارنة مع الربع الثاني من العام السابق، بفضل تعزيز الزراعة والتصنيع مع تخفيف قيود احتواء وباء كورونا، ما وضع ثالث أكبر اقتصاد في آسيا بين الاقتصادات الرئيسة الأسرع نموا في العالم.

وفي ظل أوضاع عالمية غير مؤكدة وقفز معدلات التضخم في معظم البلدان، وقيام البنوك المركزية الرئيسية بدورة سحب للسيولة، فإن ذلك قد يمثل تحدياً أمام الاقتصاد الهندي، فإن التوقعات للاقتصاد الهندي اكتسبت طابعاً إيجابياً.

حيث واجه الاقتصاد الهندي الرياح العالمية العاتية بنمو يصفه خبراء اقتصاديون بالسريع، في الوقت الذي تعاني فيه معظم اقتصادات العالم بما فيها المتقدمة من ضغوط سلاسل التوريد والتضخم، جراء الأزمات المتلاحقة التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ ثلاثة أعوام بدءاً من وباء كورونا، إلى الحرب الروسية الأوكرانية مرورا بالتغيرات المناخية.

وعلى الرغم من جميع الاضطرابات التي سببها الوباء العالمي، ظل ميزان مدفوعات الهند في فائض طوال العامين الماضيين، وسمح ذلك لبنك الاحتياطي الهندي بمواصلة تراكم احتياطيات النقد الأجنبي (بلغت ٦٣٤ مليار دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١)، وهذا يعادل تغطية ١٣,٢ شهرًا من واردات السلع وهو أعلى من الدين الخارجي للبلد، وسيوفر الجمع بين احتياطيات النقد الأجنبي المرتفعة والاستثمار الأجنبي المباشر المستدام، وارتفاع عائدات الصادرات حاجزًا مناسبًا ضد التناقص المحتمل للسيولة العالمية في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

حيث ركزت الهند في السنوات الأخيرة على تنمية عدد من القطاعات، وعلى رأسها قطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويحتل التوسع في الإنفاق على البنية التحتية، مثل الطرق السريعة والسكك الحديدية، مكانة مركزية في استراتيجية الحكومة، وبالرغم من الجائحة والحرب الروسية الاوكرانية، إلا أنها تمكنت من بناء جداراً عازلاً نسبياً ضد تأثير التحديات الخارجية على اقتصادها، فاستطاعت خلال العام الحالي أن تحقق نمواً ملحوظاً بفضل عملية الإصلاحات، التي أدخلتها على تلك القطاعات لترتفع القيمة المضافة لتلك القطاعات. [١]

فضلاًعن ذلك فإن الهند بدأت منذ عشر سنوات بالسعى إلى إمتلاك أدوار

سياسية دولية أكثر وضوحاً، من خلال مشاركتها في تجمع(BRICS) ، الذي يعد من التجمعات الاقتصادية الدولية، وذلك في محاولة من هذه الدول كسر الإحتكار الأمريكي لصناعة القرار الدولي.

٣ - القدرات العسكرية

يعد العامل العسكرى أحد أهم مقومات قوة الدولة وأكثرها فاعلية على مستوى الأداء السياسى الخارجى، فالدول تسعى لتعظيم مقومات قوتها بشتى أنواعها الصلبة والناعمة من أجل زيادة قوتها داخلياً وخارجياً، لكنها في الوقت ذاته تعزُز بالدرجة الأولى والأساسى قدرتها العسكرية (التقليدية والنووية)، من أجل زيادة فاعليتها خارجياً وتأثيرها في غيرها من الدول.

وفي عام ٢٠٢٣ احتلت الهند المرتبة الرابعة من ١٤٥ دولة في مؤشر» القوة العسكرية «جلوبال فاير باور Global Fire Power" « الأمريكي، الذي يهتم بتصنيف الجيوش في دول العالم سنوياً، بعد أمريكا والصين وروسيا..

وتعد الهند من بين الدول التى استخدمت العامل العسكرى بصورة مباشرة في تحقيق أهدافها الخارجية، لاسيما على المستوى الإقليمى ساعدها في ذلك بالدرجة الأساس هو مواردها البشرية الكبيرة نسبياً، والتى ساهمت في إنشاء قوات مسلحة ضخمة قادرة على الحفاظ على أمنها القومى، كما انها أبرمت اتفاقيات تعاون ومعاهدات دفاع مع أكبر موردى الأسلحة في العالم، وهم كل من روسيا وفرنسا وإسرائيل .[1]

ولقد استطاعت الهند من تحقيق تقدم عسكرى بالاعتماد على الذات انطلاقاً من مبدأ تقليل الاعتماد على الخارج في واردات السلاح ، حيث طورت منظمة ابحاث الدفاع والتنمية العديد من الأسلحة المعقدة بما فيها الصواريخ البالستية والطائرات المقاتلة والدبابات، كما أنها في الوقت ذاته عمدت إلى تطوير أبحاث الفضاء حيث استطاعت سنة ٢٠٠٠م من اطلاق قمر صناعى يزن (٢٠٠٠) كيلوجرام باستعمال صاروخ هندى، حيث كان ذلك كافياً لدفع صاروخ بالستى عابر للقارات ليصل إلى مسافة (٨٠٠٠) كيلومتر، حيث أن هذا النوع من الأبحاث يتضمن بلا شك استخدامات مزدوجة من خلال الخبرة المتراكمة في تصنيع محركات الصواريخ المدنية التى تستعمل الوقود الصلب والسائل، إضافة

إلى تشكيل مخروط المقدمة الذى يسمح بدخولها إلى الغلاف الجوى، ونقل هذه الخبرة إلى تقنية الصواريخ العسكرية حتى أن القنبلة النووية الهندية، كان قد تم تطويرها بالكامل من مهندسين مدنيين .

كما استطاعت الهند من إجراء تجاربها النووية عام ١٩٩٨، وإعلانها إمتلاك القنبلة النووية فى إجراء لتعزيز مكامن قوتها العسكرية فهى تمتلك ما يقارب (٩٠ – ١٠٠) رأساً نووياً ، على الرغم من إعلانها انها لن تستعمل قنبلتها النووية لتوجيه ضربة أولى، وحتى الضربة الثانية الإنتقامية وستأخذ بعض الوقت وفقاً للظروف السائدة .[1]

وفي سبتمبر ٢٠٢٢ ، دشنت الهند أول حاملة طائرات محلية الصنع، في إطار سعيها لمواجهة الأسطول الأكبر، والمتنامي لمنافستها الإقليمية الصين، ولتوسيع قدراتها المحلية في مجال بناء السفن، وتعتبر (آي إن إس فيكرانت) هي ثاني حاملة طائرات هندية عاملة، وتنضم إلى الحاملة (آي إن إس فيكراماديتيا)، التي تعود إلى الحقبة السوفيتية والتي اشترتها نيودلهي من روسيا في عام ٢٠٠٤ للدفاع عن المحيط الهندي وخليج البنغال، حيث يبلغ طولها ٢٦٢ مترا (٨٦٠ قدما)، والتي صممتها البحرية الهندية، وتم بناؤها في حوض بناء السفن في كوشين جنوبي الهند، كجزء من احتفال البلاد بمرور ٧٥ عاما على استقلالها عن الحكم البريطاني.

ومن ثم تعد دولة بحجم الهند بما يتوافر لديها من قوى عسكرية يصل انفاقها العسكرى إلى(٥٠) مليار دولار، فضلاً عن جيش يبلغ تعداده (٣,١) مليون مقاتل، تسعى باستخدام هذه القوة فى الحفاظ على أمنها القومى بوصفها وسيلة ردع، فضلاً عن ارتفاع التأثير فى الآخرين (ولا سيما محيطها الإقليمى)، كى تتمكن من إبعادها عن المنافسة الإقليمية، وتهديد مصالحها الإقليمية والأمن القومى مثل باكستان والصين.

ثانياً : أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الهندية

تهدف الهند بما تمتلكه من مقومات قوة إلى الوصول لمصاف القوى المؤثرة، والفاعلة فى النظام الدولى، لا سيما أنها شهدت منذ سنوات عدة تطوراً

ملحوظاً فى مقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والبشرية ، وهو ما جعل العديد من الباحثين والمراقبين يصفون المرحلة القادمة بانها حقبة القوى الصاعدة وتحديداً «الصين والهند» لما شهدته هاتين الدولتين من معدلات نمو متسارع، هذا النمو والتقدم على مستوى قدرات الهند لا بد أن ينعكس على مستوى الأداء السياسى الخارجى وهو ما حدث بالفعل، حيث استطاعت الهند من خلال أداء أدوار خارجية أكثر فاعلية وعبر مختلف المستويات الدولية والإقليمية، وبالتالى فإن السياسة الخارجية الهندية شهدت أهدافاً، وتوجهات جديدة بناءاً على التطور الحاصل فى مستوى إمكاناتها، وهو ما سنوضحه فيما يلى :

١ - **التحرك على المستوى الإقليمى** : سعت الهند إلى استخدام الأدوات الاقتصادية أداةً لتحقيق سياسة خارجية فعالة تمثلت فى تقديم المعونات، لا سيما إلى دول جوارها الإقليمى والدول الآسيوية التى ترتبط معها فى مصالح استراتيجية ، وكذلك تقوية علاقاتها من خلال التحالف مع هذه الدول، حيث عمدت الهند فى هذا السياق إلى منح أفغانستان أكثر من (٣,١) مليار دولار كمساعدات لإعادة البناء منذ عام ٢٠٠١ فى بناء مشروعات خدمية تتمثل بالمستشفيات، وبناء الطرقات، وإقامة مشروعات انتاج الطاقة وغيرها ، وهى فى هذا الإطار تسعى لقطع الطريق على القوى الأخرى المنافسة لها كالصين، التى تسعى إلى اقامة علاقات ودية وجيدة مع الدول الأسيوية فى منطقة جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وكذلك تسعى الهند إلى التفوق فى صراعها المستمر مع باكستان من خلال محاصرتها إقليمياً عبر إقامة علاقات تحالفية مع دول جوارها كأفغانستان، التى تعد دولة مسلمة لكنها أقرب إلى الهند من باكستان.[1]

٢ - **تبنى سياسة الانفتاح والخروج من حالة العزلة التى مرت بها الهند نسبياً :** منذ استقلالها وطوال مدة الحرب الباردة، سعت الهند إلى تكوين كتلتها الخاصة وهى تحالف عدم الانحياز الذى كان الملجأ للدول الأخرى، التى أرادت أن تبقى بعيدة عن الحرب الباردة، وكان الدافع الأكبر وراء تبنى الهند لسياسة الحياد خلال تلك المدة هو العقيدة الاشتراكية اقتصادياً، والمعتقدات الديمقراطية سياسياً التى تبناها قادة الهند آنذاك، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة ومع النمو

المتسارع الذى شهدته الهند بعد تجاوزها مشكلاتها الاقتصادية فإنها بدأت بانتاج سياسة الانفتاح على الدول الأخرى، وتكوين علاقة معها والمشاركة فى المحافل الدولية والإقليمية، فضلاً عن محاولاتها كسر الجمود مع بعض الدول التى تعد منافساً لها والسعى لايجاد مخارج للأمور التى تثير الأزمة معها، ولذلك سعت إلى تفعيل الجوانب التعاونية فى علاقاتها مع هذه الدول، وتجاوز الموضوعات الخلافية كما حصل مع الصين ، فضلاً عن ذلك فإنها سعت إلى الحصول على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالتهديد الذى يمثله الإرهاب للأمن الدولى بشكل عام، والإقليمى على وجه الخصوص لا سيما فى منطقة الحدود الأفغانية - الباكستانية بغية دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياساتها حيال باكستان، وهو ما يعد دعماً للعمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، وبالرغم من أن هذا الدعم للدور الأمريكى يمكن أن يؤدى إلى وجود عسكرى أمريكى طويل الأمد فى منطقة جنوبى آسيا، إلا أن الهند لا تتردد فى الوقت ذاته أن تتعاون مع قوى دولية واقليمية أخرى كروسيا والصين وإيران، وهذا ما يؤكد تبنيها لسياسة الانفتاح سعياً وراء ترتيب مصالحها فى المنطقة، والعمل على تحقيق التوازن فى علاقاتها، ولكن بصورة أكثر وبعيداً عن سياسة الاكتفاء التى تبنتها خلال مرحلة الحرب الباردة . (٢)

٣ - <u>سعى الهند إلى استثمار مقومات قوتها الاقتصادية والبشرية</u> : فى هذا الإطار اخذت الهند تنافس الصين لا سيما إنها تمتاز بمجتمع شاب مقابل مجتمع هْرِم تتمتع به الصين، فضلاً عن اصلاحات آخذة بالتزايد والاستمرار تعمل على تحقيقها ،وهو ما يؤشر إلى صعود صين ثانية فى منطقة جنوبى آسيا، والوصول إلى قناعة أن الهند فى مركز خدمى ثان بعد الصين فضلاً عن أنها تتمتع بسوق مشابهة لسوق الصين، نظراً لكثافها السكانية وتقارب المستوى المعيشى بالإضافة إلى سعى الهند فى هذا المجال إلى تخفيض العجز التجارى مع الصين والإرتقاء بالمستوى الاقتصادى، من أجل تحقيق المنافسة الإقليمية، وأداء أدوار تتناسب مع حجمها كثانى كتلة بشرية فى العالم بعد الصين .

٤ - <u>أداء دور الفاعل الرئيسى فى منطقة جنوبى آسيا</u> : لا سيما ما يتعلق بالترتيبات الأمنية والسياسية، اذ تعد الهند مركز النظام الإقليمى الذى يفرض

على الدول الأخرى فى النظام أن يكون سلوكها مشجعاً مع الدور الإقليمى للهند كقوة كبرى، وبالتالى فإن سلوك هذه الدول ينبغى أن يكون سلوكاً مكملاً لأمنها ومعززاً لموقعها الإقليمى ولطموحها نحو لعب دور عالمى ، كما أنها تعد إحدى الدول المؤسسة لمنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى « سارك « عام ١٩٨٥، والتى كان الهدف من تأسيسها تعزيز سبل التعاون الاقتصادى وتوطيد السلم فى منطقة جنوب آسيا، ودفع عجلة التنمية فى إقليم يعد من أفقر الأقاليم فى العالم، وفى هذا السياق فإن الهند تُعد إحدى أكبر الدول على المستويات كافة، وأكثرها تقدماً ولذلك ترى أن تفعيل دورها فى إطار هذا التجمع يعطى أهمية كبرى ودوراً أكثر فاعلية على المستويين الدولى والإقليمى ، كما استغلت الهند انفتاح دول منظمة شنغهاى للتعاون على الدول الأخرى فى آسيا للدخول إلى المنظمة، بوصفها مراقباً عندما تبنى قادة المنظمة سياسة الانفتاح عام ٢٠٠٢، حيث دخلت الهند عضوية المنظمة بصفة مراقب - وتمتعت بالعضوية الكاملة بعد ذلك - من أجل زيادة فاعلية دورها الإقليمى خارج اقليم جنوب آسيا ، والتحول نحو دول آسيا الوسطى، حيث يزداد الدور الصينى الذى يعد المنافس الأكبر للهند فى القارة الأسيوية إلى جانب روسيا التى تتمتع بعلاقة وشراكة استراتيجية مع الصين لاسيما فى إطار منظمة شنغهاى .[٦]

٥ - **<u>بناء تفاهمات استراتيجية دولية وإقليمية</u> :** فى عام ٢٠٠٠ اعلن « جورج فرناندیز « وزير الدفاع الهندى أن منطقة مصالح الهند تمتد إلى حوالى (١١٢٠٠) كيلومتر،حيث تمتد من سواحل أستراليا إلى سواحل الخليج العربى، وسيعمل فيها الأسطول الهندى لتأمين مصالح الهند، وعلى المستوى الدولى فإنها تعمل على بناء ثلاثة خطوط رئيسية للتفاهمات الاستراتيجية تتمثل بالتقارب، والتفاهم الاستراتيجى مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وروسيا والاتجاه شرقاً نحو اليابان ودول شرق آسيا، وكذلك التقارب مع الصين فى مسعى منها بتجاوز الخلافات وتقوية أواصر الأبعاد التعاونية الثنائية، فى الوقت ذاته فإنها تسعى إلى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن من خلال الدعوة الى إصلاح الأمم المتحدة بزيادة عدد الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، وهو مطلب دول أخرى كألمانيا واليابان والبرازيل، وهوالأمر الذى عبرت عنه الهند

لأول مرة فى عام ١٩٩٣ على لسان سكرتير الخارجية الهندية « ديكسيت « ، وفى عام ٢٠٠١ اكد الرئيس الفرنسى الأسبق « جاك شيراك « تأييد بلاده لطلب الهند أن تكون عضواً دائماً فى مجلس الأمن الموسع، كما أيَّدت روسيا هذا الطلب فى حين ما زال يصطدم بالتحفظ الأمريكى والبريطانى، وهو ما تحاول الهند تغييره من خلال توسيع قاعدة علاقاتها مع هذه الدول من جانب، واظهار مقومات قوتها وزيادة فاعلية دورها الإقليمى من جانب آخر.(٧)

ثالثاً : فاعلية أداء الدور الهندى :

تسعى الهند بوصفها قوة صاعدة إلى ممارسة دور أكبر فى النظام يدعمها فى ذلك بالدرجة الأولى مقومات قوتها المادية التى سبق ذكرها، لاسيما قوتها العسكرية ويأتى الدور الهندى الذى أخذ بالتقدم لاسيما فى ظل التطور علي الصعيد الداخلي ، من خلال العديد من الآليات السياسية التي تسعى الي تفعيلها ، ومنها دورها خلال التجمعات والمنظمات الإقليمية كالبريكس ومنظمة سارك ومنظمة شنغهاى فضلًا عن علاقاتها مع القوى الكبرى، من خلال بناء شراكات معها، وذلك لإدارة المصالح المشتركة مع هذه الدول، ولا سيما وأنها تتمتع بصلات ايجابية مع أهم هذه الدول كالولايات المتحدة وروسيا وبدرجة أقل مع الصين رغم حالة التنافس الإقليمى القائمة بينهما، **وهذا يتضح فيما يلي :**

١ - الدور الهندى فى التجمعات والمنظمات الإقليمية

تعد الهند من الدول التى تشارك فى منظمات اقليمية وتجمعات مع قوى اقليمية ودولية من أجل تعزيز التعاون الإقليمى فى المجالات كافة، فضلاً عن الأدوار الأخرى ذات البعد الدولى، والتى تتجسد فى سعى الهند لأن تكون القوة الإقليمية الأولى فى إقليمها ومنافسة للقوى الأسيوية الأخرى كالصين ، وسعيها فى ممارسة دور أكبر يعزز مكانتها الدولية والتى نشرتها الهند فى عضوية هذه المنظمة والتجمعات، ومنها :

أ - الهند ومنظمة شنغهاى للتعاون (8)

حصلت الهند على العضوية الكاملة فى منظمة شنغهاى للتعاون فى ٩ يونيو ٢٠١٧ ، إذ تسعى الهند إلى تعزيز الروابط مع دول آسيا الوسطى

لا سيما أنها لا تمتلك جذوراً أو روابط جغرافية مباشرة مع دول هذه المنطقة، التى تعد من المناطق الغنية بالموارد وأهمها موارد الطاقة، كما أنها تعد من الدول المستهلكة للطاقة، وفى الوقت ذاته تعزيز فرصها فى ممارسة دور إقليمى ومنافسة الدول الأخرى كالصين التى تعد عملاق آسيا والحد من تأثيرها المتزايد فى أوراسيا، وكذلك توفر عضوية الهند فى منظمة شنغهاى كبح جماح أى محاولة لباكستان فى حشد دول المنظمة إلى جانبها فى صراعها مع الهند، فضلاً عن اقتراب الهند من دول آسيا الوسطى لتقليل تعاطف هذه الدول مع باكستان حول قضية كشمير، وارسال قناعة لدى هذه الدول بأحقية الهند فى هذا النزاع، وكذلك تعبئة الرأى العام فى منطقة آسيا الوسطى بأن باكستان تعد إحدى الدول المنتجة للإرهاب فى المنطقة، وبالتالى تحقق مكاسب مهمة .

كما أن عضوية الهند فى المنظمة يحقق أحد أهم أهداف هذا النزاع مع باكستان فى سياستها الخارجية ألا وهو ممارسة دور أكبر على المستويين الإقليمى والدولى، فعلى مستوى الإقتراب أكثر من منطقة آسيا الوسطى، والذى من شأنه زيادة فاعلية الدور الهندى فى منطقة مهمة من القاره الآسيوية، والتى تعد محط أنظار واهتمام القوى الكبرى، وعلى المستوى الدولى كذلك أن الدور الهندى فى النظام الدولى يحتاج الى إبراز مكانة الهند بشكل أكبر لدى القوة الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والإستعانة بالهند فى تحقيق مصالحها، وأخذها بنظر الاعتبار كدولة صاعدة لها مكانة مهمة فى النظام الدولى .

ومن جانب آخرفان قبول الهند فى المنظمة لا يعنى أنها ستكون القوة المهيمنة على المنظمة، وإنما جاء بناء على شراكة قوة نووية مع دول المنظمة، إذ إن وجود روسيا والصين لا يسمح لها بذلك، والإعتراف بدور الهند المتنامى فى معالجة العديد من القضايا لا سيما تلك المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى كالنمو الاقتصادى والطلب على الطاقة، كما أن الهند إحدى الدول التى تشهد ارتفاعاً فى الطلب على مصادر الطاقة من النفط والغاز التى ارتفعت إلى (١,٧٪) عام ٢٠١٤ بنسبة تقدر بحوالى (٩,٤٪) من استهلاك الطاقة العالمى، حيث أن التوقعات تشير إلى أن الهند ستكون عام ٢٠٣٠ ثانى أكبر مستورد للطاقة بعد

الصين، وهو ما يعزز الشراكة مع دول المنظمة بعدها المنتجة لمصادر الطاقة العالمية، وإذا تم الأخذ بنظر الاعتبار أن منطقة بحر قزوين التى تسيطر عليها دول منظمة شنغهاى تضم (٤٨) مليار برميل من النفط و(٢٩٢) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعى، وهو ما يعزز الشراكة مع دولة تستورد مصادر الطاقة مثل الهند . [9]

ب - <u>الهند ومجموعة بريكس</u>

يشير اسم بريكس إلى الأحرف الأولى باللغة اللاتينية للدول الخمس التى أسست هذا التجمع وهى البرازيل وروسيا والهند والصين وجمهورية جنوب أفريقيا، إذ تم الإعلان عن تأسيس هذه المجموعة فى روسيا عام ٢٠٠٩ فى اجتماع ضم أربع دول هى روسيا، الصين، الهند والبرازيل ومن ثم انضمت اليهم جمهورية جنوب افريقيا عام ٢٠١٠ .

وكان تأسيس هذه المجموعة يهدف الى بلورة رؤية مشتركة بشأن إقامة تجمع دولى عابر للقارات، يسعى إلى الدفاع عن حقوق دول هذه المجموعة، ورعاية مصالحها فى قضايا تتعلق بالنمو الاقتصادى ومعالجة آثار الأزمة المالية العالمية وإصلاح منظمة الأمم المتحدة والتعاون فى مجالات الطاقة، ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه والأمن الغذائى، ومعالجة قضايا التغير المناخى ومكافحة الفقر، وتتجلى أسمى الأهداف السياسية التى يسعى هذا التجمع الى تحقيقها هو كسر مركزية النظام الدولى ببعديه السياسى والاقتصادي، اذ تسعى دول المجموعة إلى انشاء عالم متعدد الأقطاب ، وكسر الهيمنة الأمريكية، وكذلك انهاء المركزية الاقتصادية التى أسستها المؤسسات الاقتصادية الدولية التى نتجت عن نظام « بريتون وودز « منذ عام ١٩٤٥، واضفاء نوع من اللامركزية على عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادى الدولى .

وتوافقت هذه الأهداف مع مصالح الدول المكونة للتجمع إذ تعد جميعها - باستثناء روسيا- من الدول الصاعدة اقتصادياً، ولديها طموح سياسى التقت جميعها فى إطار هذا التجمع من أجل ترتيب أوضاعها بشكل افضل، وتحسين وتدعيم مواقفها داخل التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، وتشير الاحصائيات إلى حجم الثقل التى تتمتع به هذه المجموعة كحصتها من الناتج المحلى الإجمالى العالمى

التى تصل الى (٢٥٪) ومن التجارة العالمية حوالى(٢٠٪) وسكان العالم (٤٣٪) وحجم سوق العمل العالمى (٤٦٪) ومساهمتها فى معدل نمو الاقتصاد العالمى (٤٠٪) وهو ما يؤشر إلى حجم التأثير الذى من الممكن أن تمارسها دول هذه المجموعة عالمياً.[٢]

و تسعى الهند من خلال عضويتها فى مجموعة بريكس إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والاقتصادية، بعد أن شهدت مجموعة من التحولات منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى أدت إلى تحقيق نهضة اقتصادية شاملة، وهذه الأهداف تشمل فى ايجاد نظام دولى متعدد الأقطاب، يكون للدول النامية دور فيه ، من خلال المشاركة فى الجهود والترتيبات الدولية مثل مكافحة الإرهاب والحد من التسلح، ودعم سيادة الدول، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم الجهود التى تبذلها الأمم المتحدة من خلال المساهمة فى قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية، حيث تعد ثالث أكبر دولة من حيث مساهمتها فى هذه القوات، وهو ما يدعم مطالبتها بإصلاح الأمم المتحدة والعضوية الدائمة فى مجلس الأمن .

ج - <u>الهند ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (سارك)</u>

تأسست المنظمة فى ٨ ديسمبر ١٩٨٥ بالعاصمة البنغالية « دكا « بمبادرة من رئيس بنجلاديش « ضياء الرحمن «، وذلك فى اجتماع لرؤساء حكومات سبع دول من المنطقة وهى: الهند، باكستان، بنجلاديش، سريلانكا، نيبال، بوتان والمالديف، وجاء تأسيس هذه المنظمة كأساس لتعزيز فرص التعاون بين هذه الدول من خلال آجهزة المنظمة المختلفة، وتتجسد أهداف تأسيس هذه المنظمة فى تعزيز التعاون الاقتصادى، وخلق فرص لتوطيد السلم، ومكافحة الفقر، ومحاولة انهاء الخلافات والنزاعات بين الدول فى اقليم جنوبى آسيا، ولأجل تفعيل التعاون المشترك تم انشاء عدد من اللجان والبرامج فى مجالات الصحة والتعليم والاتصالات ومعالجة الفقر واجراءات تطبيق التجارة التفضيلية ونزع القيود الجمركية، وإلى جانب الجهود الرسمية تم دعوة المنظمات غير الحكومية للمساهمة فى دعم العمل التعاونى، وفى هذا الإطار برز نشاط الجماعة المستقلة للدارسين والمهنيين فى جنوبى آسيا، والتى قدمت مبادرة تضمنت التركيز على

حل المشكلات المهمة التى تعانى منها دول المنظمة، ومجالات العمل المشترك التى تعد كفيلة لحل مشاكل هذه الدول وهى استئصال الفقر، الأمن الغذائي، التعاون التجاري، نظام مدفوعات لجنوبى آسيا يدار من البنوك المركزية، تمويل التنمية فى جنوبى آسيا، وعلى الرغم من ذلك فان هذه المنظمات لم تنجح فى معالجة جميع هذه القضايا، والأهداف التى قامت من أجلها لأسباب عديدة .

وتسعى الهند من خلال عضويتها فى هذه المنظمة إلى إحكام سيطرتها على منطقة جنوبى آسيا، من خلال منع الدول الصغرى منها حجماً من تشكيل تحالف مع الدول الأخرى - سواء فى المنطقة أم خارجها - يشكل تهديداً للمصالح الهندية، لا سيما وأنها تعد الدولة الكبرى فى المنطقة، والتى تمتاز بتفوقها النسبى - من ناحية مقومات القوة - مقارنة بالدول الأخرى فضلاً عن سيطرتها على مجريات الأحداث فى منطقة جنوبى آسيا، وسهولة التنسيق مع دول المنطقة فى الأمور التى تخص المنطقة، كما تسعى الهند إلى تحجيم دور باكستان وعدم اعطائها الفرصة لإقامة تجمع اقليمى تكون هى الطرف القوى فيه، وبالتالى تستغل ذلك فى صراعها مع الهند حول لإقليم كشمير، وقد استمرت هذه الاستراتيجية الهندية منذ تأسيس منظمة سارك عام ١٩٨٥ فى وقت كان العالم يشهد التنافس بين القوتين العظميين، وكذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة حيث تغيرت الأهداف السياسية للهند من حيث الخروج من العزلة النسبية التى عاشتها خلال تلك المدة، وكذلك حالة عدم الإنحياز حيث سعت الهند مع نهاية القرن العشرين الى استغلال دورها فى جنوبى آسيا، وعضويتها فى المنظمة إلى تحقيق أهدافها فى أداء دور إقليمى أكبر إلى تحقيق دور دولى يتناسب مع مقومات قوتها وقدراتها .

٢ - <u>الشراكات مع القوى الكبرى (الدولية والإقليمية)</u>

تعد الهند إحدى الدول الصاعدة التى تمتلك شراكات وعلاقات متوازنة مع مختلف القوى الكبرى، وهى سمة تتميز بها أكثر من غيرها من الدول الصاعدة، وبالرغم من حالة التنافس التى تسود علاقات الهند بالصين إلا أن هناك تقارباً ثنائياً بشتى المجالات، لا سيما فى إطار التجمعات الإقليمية والحال ذاته مع روسيا اذ تتمتع بعلاقات معها يسودها طابع التعاون، وبوصف

الهند أكبر ديمقراطية فى العالم فإنها تسعى لممارسة دور أكبر فى النظام الدولى يتحقق من خلال قنوات عدة أهمها شراكات الهند مع القوى الكبرى (الدولية والإقليمية) **كالآتى :**

أ - الشراكة مع روسيا

تعد روسيا الاتحادية إحدى القوى الكبرى التى بحثت الهند عن تطوير العلاقات معها لتحقيق مجموعة من المصالح الذاتية فى سعيها لأداء دور إقليمى ودولى بشكل أكبر، ومنذ حقبة الحرب الباردة طورت الهند علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى)السابق) وتمتعت بعلاقات ايجابية معه، لا سيما فى بداية سبعينيات القرن الماضى حيث تم التوقيع على معاهدة السلام والصداقة والتعاون عام ١٩٧١، وبموجب هذه المعاهدة إزداد حجم التبادل التجارى والتعاون العسكرى بين الدولتين، وتجسد ذلك فى تحول الاتحاد السوفيتى السابق إلى المورد الرئيسى للسلاح إلى الهند، واصبحت العلاقات الهندية – السوفيتية، وتدعيمها ركناً من الاستراتيجية السياسية والعسكرية لكلتا الدولتين، غير ان السنوات الأخيرة من الحرب الباردة شهدت فتوراً فى العلاقات بين الطرفين، واستمرت حتى بدايات عقد التسعينيات مع قيام روسيا الإتحادية كوريث للاتحاد السوفيتى السابق .

غير أن تطورات النظام الدولى ما بعد الحرب الباردة والبيئة الدولية الجديدة فرضت على كل من الهند وروسيا الاتحادية البحث عن سبل جديدة لتحقيق مصالحها، وجاء ذلك فى إطار سعى كل منهما فى التقارب والانفتاح على الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس جاءت زيارة الرئيس الروسى الأسبق « بوريس يلتسن « إلى الهند عام ١٩٩٣ كمسعى لوضع العلاقات الهندية الروسية على أسس جديدة، ووقع الطرفان على معاهدة جديدة تحل محل اتفاقية السلام والصداقة، والتعاون لعام 1971 ، وبذلك استطاعت الهند تحسين علاقاتها مع إحدى القوى الكبرى وكاستجابة للتغيرات التى شهدها النظام الدولى، ودفع ذلك باتجاه تعزيز التعاون بين الطرفين لا سيما فى مجال الطاقة والتعاون العسكرى، وقد شهد عام ٢٠٠٣ تطوراً كبيراً فى العلاقات الهندية الروسية عندما وقع الطرفان على الشراكة الاستراتيجية بين الهند وروسيا الاتحادية، حيث

تجاوز الطرفان حالة الفتور فى العلاقات الثنائية، وقد تجسدت أهداف كل من الهند وروسيا من خلال توقيع هذه الشراكة على تأكيد نفوذهما كل فى مجاله الإقليمى واحتواء عدم الإستقرار السياسى فى أفغانستان عن طريق الحد من انتشار التطرف الإسلامى من باكستان، كما اتفق البلدان على العمل لبناء هيكل عالمى متعدد الأقطاب على أساس المساواة بالسيادة، وأقرا بالتحديات والمسئوليات المشتركة للدول المتعددة الأعراق والمتعددة اللغات والأديان، والدعوة إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين وانشاء نظام عالمى جديد عادل ومستقر .

ولهذا فان سعى الهند فى ممارسة دور دولى أكثر وضوحاً يعكس قوة الهند، وموقعها الجيوستراتيجى كونها تقع بين منطقتين من أكثر مناطق العالم أهمية، ومجال تنافس القوى الكبرى وهى الشرق الأوسط وإقليم آسيا الباسفيك، وقد التقى هذا السعى الهندى مع مصلحة روسيا الاتحادية فى كسر التفرد الأمريكى، وسعى الطرفين فى خلق عالم متعدد الأقطاب فى تحقيق مصلحة كل منهما ، وعلى هذا الأساس استمرت اللقاءات الثنائية سنوياً منذ توقيع اتفاق الشراكة عام ٢٠٠٠ ، وتعزز بشكل أكبر فى انضمامهما إلى تجمع بريكس إلى جانب الصين والبرازيل وجنوب أفريقيا.

ب- <u>الشراكة مع الصين</u>

عند التطرق إلى القوى الآسيوية يجب أن نضع فى المقام الأول كلاً من الصين والهند، فكلتاهما تتمتعان بمميزات مشتركة فى الحجم والسكان والقوة، فضلاً عن الطموح الإقليمى، ولذلك فان حسابات التفاعل والتوازن داخل القارة الآسيوية يجب أن لا تخلو من تبادل العلاقة بين هاتين القوتين .

لقد سادت العلاقة بين الهند والصين حالة من الصراع والتنافس حول العديد من القضايا، كما فى مسألة الحدود والخلاف بينهما الذى وصل إلى حد حالة الحرب التى شنتها الصين على الهند عام ١٩٦٢، وفرضت سيطرتها على أراضى حدودية متنازع عليها مما أدى إلى انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، غير أن الهند قررت عام ١٩٧٦ إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين بعد ان ضمت « سيكيم « إلى الاتحاد الهندى غير أن مشكلة الحدود بقيت القضية ، التى تطغى

على أى لقاء بين البلدين طوال مدة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، وتحديداً حتى عام ١٩٨٨ عندما حدث تحسن كبير فى العلاقات بين البلدين بزيارة رئيس وزراء الهند « راجيف غاندى « للصين، واتفق الطرفان خلالها على فصل مسألة الحدود عن الجوانب الأخرى للعلاقات الثنائية، واستمرت تعزيز العلاقات الدبلوماسية خلال تسعينيات القرن الماضى والاستمرار فى تجميد القضايا الخلافية.

وفى مسعى الدولتين إلى تعزيز العلاقات الثنائية، فقد إعترفت الصين عام ٢٠٠٤ بتبعية ولاية « سيكيم « للهند مقابل اعتراف الهند بتبعية « التبت « للصين، ولتعزيز التقارب الثنائى فى مختلف المجالات، وجاءت زيارة « وين جيباو « رئيس مجلس الدولة الصينى الى الهند، والتى استمرت أربعة أيام وقع خلالها مع رئيس الوزراء الهندى على اتفاقية للشراكة الاستراتيجية مثلت الأساس لإنشاء (شراكة استراتيجية وتعاونية من أجل السلام والرخاء بين الهند والصين)، وجاء فى البيان الثنائى عزم الجانبين فصل القضايا الخلافية عن تطور العلاقات الشاملة على أساس الأمن والتنمية والإزدهار بشكل متبادل ومتكافئ والتصدى للتهديدات والتحديات العالمية.

وقد أقر الجانبان أهمية تعزيز العلاقات السياسية رفيعة المستوى، وتأكيد التعاون الاقتصادى بوصفه ركيزة مهمة فى تعزيز العلاقات الثنائية فضلاً عن تعزيز العلاقات الثنائية من خلال استضافة المهرجانات الشعبية فى كلتا الدولتين بما يعزز الصداقة بين الشعبين الهندى والصينى، وعقب الإعلان عن هذه الشراكة، تم إصدار إعلان مشترك فى عام ٢٠٠٦ صدر أثناء زيارة الرئيس « هو جينتاو « إلى الهند، وسعى الإعلان المشترك إلى تطوير العلاقات بين الصين والهند وتعزيزاً للشراكة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٥ .

وتعد الشراكة الهندية الصينية مؤشر لتحول كبير فى علاقات البلدين، وشاهداً ليس على إزالة سلبيات التنافس بينهما بقدر ما هو شاهد على الإدراك البراجماتى فى كل من الصين والهند، وذلك لتحقيق تطلعات كل منهما فى الحصول على المكانة والقوة والنفوذ فى القارة الآسيوية، والذى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإستيعاب واستبعاد خيار المواجهة .

جـ - الشراكة مع مصر [1]

يعتبر غرب آسيا المسرح الاستراتيجى الأسرع تحولاً فى العالم، ومع نمو المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للهند فى أفريقيا وغرب آسيا، مما يعتبردافعاً قوياً لإحياء صداقة قديمة، وتحالف قائم على المصالح المشتركة نحو المواءمة الاستراتيجية والاقتصادية بين الهند ومصر، ومن جانب آخر تعتبر مصر أكبر دولة فى العالم العربى، ولها دور حيوى فى غرب آسيا، كما أن القاهرة تتمتع بمكانة كبيرة فى البحر المتوسط، بينما تتطلع الهند إلى توسيع نطاق وصولها الاستراتيجى فى غرب آسيا وأفريقيا.

وتمثل زيارة الرئيس السيسى للهند إحياءً لمحور دلهى – القاهرة ، وهو ما يعنى مزيداً من التنسيق الوثيق، بشأن قضايا تتجاوز تلك ذات الطبيعة الثنائية مثل الأمن الإقليمى، والاستجابات للأزمات العالمية، والمواءمة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك فى أفريقيا وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط ، كما تعبر مصر والهند عن رغبة مشتركة فى الاستجابات المنسقة للقضايا الدولية والإقليمية ، والتعاون فى بناء القدرات، والاستثمارات فى مشروعات التنمية ، وأهداف نيودلهى المتمثلة فى الاستثمار فى تطوير القطاعات المصرية ستزود مصر بتدفقات رأس المال الأجنبى.

ولهذا تهدف نيودلهى على تعزيز وصولها الاستراتيجى فى الممرات المائية الرئيسية - البحر الأحمر والبحر المتوسط وقناة السويس التى تؤثر على التدفقات المحورية من وإلى الهند، حيث ترى الهند فى مصر بوابة العبور إلى أفريقيا، التى حصلت على حق التمثيل فى قمة العشرين تحت رئاسة نيودلهى ، وقد دعا رئيس الوزراء الهندى ناريندرا مودى مصر لحضور قمة مجموعة العشرين القادمة خلال فترة رئاسة الهند للمجموعة ، ويعكس شعار الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين خلال عام ٢٠٢٣ « أرض واحدة ، عائلة واحدة ، مستقبل واحد « أهمية توحيد دول العالم لمواجهة التحديات التى تهدد مستقبل البشرية .

د – الشراكة مع إيران [1]:

تُعتبر الهند وإيران من أهم وأكبر الدول على مستوى إقليمَى جنوب وغرب آسيا، وبينما تُعتبر الهند، بحكم تعداد سكانها ومساحتها وحجم اقتصادها، من

القوى الكبرى على مستوى العالم، فإن إيران تُعتبر قوة متوسطة ومن أهم القوى على مستوى غرب آسيا والشرق الأوسط، ما يجعل التعاون والتواصل بين الدولتين أمراً لا بدّ منه بغية تحقيق مصالحهما، وهو ما يتعزز بحكم الروابط الثقافية والحضارية - التاريخية، وكذلك مع القرب الجغرافى النسبى، فى حين يبرز عدد من العوامل التى تكبح وتحدّ من فرص تطوّر وتعزيز العلاقات بين البلدين.

وتُعتبر منطقة وسط آسيا - ومعها أفغانستان - منطقة استراتيجية بالنسبة إلى المصالح الهندية، نظراً لما تحتويه من فرص اقتصادية، تجارية واستثمارية، أمام الشركات والصناعات ورؤوس الأموال الهندية، إضافة إلى احتوائها على كميات مهمة من الموارد المعدنية، واحتياطات الطاقة التى يمكن استيرادها أو استثمارها.

وبذلك فإنّ التوجّه الهندى نحو تعزيز الشراكة مع إيران يأتى بالأساس كضرورة لمواجهة المنافسة الإقليمية فى آسيا الوسطى وأفغانستان، وقد ازداد الحرص الهندى على تفعيل الممر الإيرانى نحو آسيا الوسطى عقب اتجاه باكستان لتطوير ميناء جوادر بالتعاون مع الصين، والذى يتيح لمنافستها باكستان تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى كذلك، فى حين أنّ الأموال والبضائع الهندية ما تزال محبوسة وغائبة إلى حد بعيد عن آسيا الوسطى.

ومن هذا المنطلق اتجهت الهند لتطوير جزء من ميناء تشابهار الإيرانى (الواقع فى أقصى جنوب الساحل الإيرانى)، بهدف نقل البضائع القادمة من الموانئ الهندية إلى إيران، ومن ثم باتجاه أفغانستان ودول آسيا الوسطى، وبعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران عقب التوصّل للاتفاق النووى مع مجموعة (٥+١)، أبرمت إيران والهند فى فبراير ٢٠١٨ اتفاقاً لتأجير وتطوير جزء من ميناء تشابهار الإيرانى بقيمة (٨٥) مليون دولار.

وقد بدأت الهند بالفعل فى استخدامه فى العام ٢٠١٧ لتصدير شحنات من القمح إلى أفغانستان، إلا أنّ تجديد فرض العقوبات الأمريكية على إيران أواخر

العام ٢٠١٨ أبطأ جهود تطوير الميناء وأوقفها، وبعد وصول الرئيس بايدن إلى الرئاسة فى واشنطن وعودة التفاؤل لاستئناف مسار محادثات الاتفاق النووى، وصلت فى مارس ٢٠٢١ معدّات من الهند إلى الميناء تضم رافعات ثقيلة بتكلفة (٧,٥) مليون دولار .

وشَملت المخططات الهندية توجهاً لتطوير وبناء طرق جديدة وسكك حديدية فى إيران تتجه شمالاً باتجاه أفغانستان وتركمانستان، ووفق مذكرة تفاهم وُقعت عام ٢٠١٦ بين شركة "IRCON" الهندية للسكك الحديدية،"C-DTIC" الإيرانية لتطوير المواصلات، تقوم الشركة الهندية بتقديم الخدمات المطلوبة لبناء خط سكة حديد تشابهار - زاهدان (أقصى شرق إيران، قرب الحدود مع أفغانستان)، بحيث يشكّل هذا الخط جزءاً من ممر النقل والمواصلات تم النصّ عليه ضمن اتفاقية ثلاثية من العام ٢٠١٦ بين الهند وإيران وأفغانستان، ويمتدّ الخط إلى مدينة «زارانج» الأفغانية، إلّا أنه وبسبب العقوبات الأمريكية التى تجدد فرضها على إيران فى العام ٢٠١٨، فإنّ هذا الاستثمار بقى متعثراً، وفى يوليو من عام ٢٠٢٠ مضت إيران قدماً فى تشييد الخط من جهتها على نحو مستقل عن الاستثمار الهندى .

و حاولت الدولتان تعزيز تعاونهما على صعيد الطاقة لتمتد إلى مجال الاستثمار فى استكشاف حقول النفط والغاز، وفى عام ٢٠٠٨ اكتشفت شركات هندية بقيادة شركة الطاقة الهندية، «أو.إن.جى.سى فيديش» حقل «فرزاد - ب» للغاز، وفى عام ٢٠١٨ فازت الشركة الهندية بعقد تطوير الحقل الذى وصلت قيمته إلى (١,٨) مليار دولار أمريكى، وذلك قبل تجديد فرض العقوبات الأمريكية على إيران، لكنه بعد انسحاب الرئيس الأمريكى السابق دونالد ترامب فى مايو ٢٠١٨ من الاتفاق النووى الإيرانى ، وفى مايو ٢٠٢١ أعلنت وزارة الطاقة الإيرانية تعثر الاستثمار الهندى ووقّعت الوزارة إثر ذلك عقداً مع مجموعة «بتروبارس» الإيرانية لتطوير الحقل .

هـ - <u>الشراكة مع إسرائيل</u> [1]

استغلت إسرائيل بيئة التطبيع التى خلقتها «اتفاقية أوسلو»، وطوّرت

علاقات مع دول كانت داعمة للقضية الفلسطينية، أو على الأقل رافضة للتعاطى مع الدولة اليهودية ، وهذا ما ظهر ضمن سياق تطور العلاقة الإسرائيلية - الهندية، لكن العلاقة تلك ترتكز أيضاً إلى خلفية أمريكية متعلقة بموقع الهند، وقدرتها على عرقلة التقدم الصينى، لا سيما بما يخص طريق الحرير .

وبسبب موقع الهند الاستراتيجى فى آسيا، وكونها الدولة ذات ثالث أكبر اقتصاد فى القارة الآسيوية، وخامس أكبر اقتصاد فى العالم فهى تمثّل قوة كبرى ومؤثرة، ومن هذا المنطلق فإن انفتاحها على الغرب الممثّل بتطوير علاقتها بإسرائيل ، يفتح المجال أمام واشنطن وتل أبيب لتنفيذ المناورات والأجندات السياسية فى تلك المنطقة، وكما سعت الهند إلى التقرب من الغرب وواشنطن باستثمار علاقتها مع تل أبيب، فإن واشنطن ستسعى إلى استغلال الهند ضمن صراعها مع الصين من خلال العلاقات الهندية – الإسرائيلية .

حيث أن الدور الصينى فى المنطقة آخذ بالازدياد، وسيتعاظم فى السنوات المقبلة، نتيجة تدشين مبادرة الحزام والطريق (طريق الحرير)، وما نتج عنه من الروابط الاقتصادية بين الصين والعالم، بالإضافة إلى الاستثمارات الصينية المحتملة من لبنان إلى الخليج ، وقد تم التطرق فى الآونة الأخيرة عن السبب الحقيقى خلف المناوشات الحدودية بين الصين والهند، والتى أظهرت أن الصين غاضبة من انتهاء الهند من بناء الطريق الذى يبلغ طوله (٢٥٥) كيلومتراً ، والذى يوفر الوصول إلى سهل ديبسانج وادى جالفان ويرتفع إلى ممر كاراكوروم، بينما ثارت المواجهة – من وجهة نظر أخرى - بين الطرفين جراء إنشاء الهند طرقاً، ومهابط طائرات فى المنطقة، ضمن مسعى منها لمنافسة مبادرة «الحزام والطريق الصينية» .

وعلى هذا النحو تحاول تل أبيب مدفوعةً بدعم من واشنطن، إلى التقارب مع نيودولهى لتكون الأخيرة حاجزاً متوقعاً أمام أى مبادرات صينية من هذا النوع، ويأتى غضّ الطرف الأمريكى عن التعاون الإسرائيلى – الهندى، والذى لم يكن متاحاً أمام التعاون الإسرائيلى - الصينى فى هذا السياق، على أن تستفيد إسرائيل من علاقاتها المتنامية مع الهند، وفى الوقت ذاته تحقق الولايات المتحدة استفادة على هامش تلك العلاقة .

رابعاً : الفرص والتحديات التى تواجه تصاعد الدور الهندى فى القارة

١ - الفرص المتاحة لتصاعد الدور الهندى فى القارة :

أ - على المستوى الداخلى : نجحت الهند فى إجراء الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، وحققت نجاحاً اقتصادياً بعد أن تجاوزت كل مشكلاتها، وتخلصت من الديون الخارجية، وأصبحت إحدى الدول المتقدمة اقتصادياً إذ حلت فى المرتبة السادسة من ناحية الناتج القومى عالمياً وثالث أكبر اقتصاد آسيوى بعد كل من الصين واليابان، كما أنها استطاعت إيجاد حلول لمشكلاتها الاجتماعية الداخلية،

ب- على المستوى الخارجى :

من خلال انفتاح الهند على دول جوارها الإقليمى ودورها من خلال منظمة «سارك»، استطاعت أن تكون مركز التأثير فى منطقة جنوبى آسيا ، حيث توصلت الهند إلى تفاهم بشأن المشكلات مع دول الجوار الإقليمى، وتوجهت سياسة الهند الخارجية لتعزيز ذلك الانفتاح على دول المنطقة، والدول الأخرى خارج إقليمها من خلال تعزيز العلاقات الثنائية، وتجاوز أو تأجيل الموضوعات الخلافية كما حدث مع الصين.

وتمارس الهند اليوم دوراً من خلال التجمعات الإقليمية والدولية، حيث أن هذا الدور يدعم فرص الهند كإحدى القوى الصاعدة والساعية لخلق عالم متعدد الأقطاب يكون لها دور واضح فيه على الأقل من خلال عضويتها الدائمة فى مجلس الأمن.

فضلاً عن التقارب الذى حدث مع القوى الكبرى من خلال الشراكات الثنائية يعطى للهند فرصاً لأداء أدوار أكبر حيث أن هذه الشراكات تعمل على تحقيق مصالح الطرفين ، فالتعاون بين الهند ودول المنظمة فى مجال الطاقة يمكن أن يوفّر فرصاً أفضلَ للهند، وهذه الدول فى مجال الطاقة مثل الشروع فى استراتيجية موحدة للطاقة تركز على دفع مستمر لها، وغير متقطع ومد خطوط أنابيب نقل الطاقة من هذه الدول إلى الهند إذ يمكن ربط خط أنابيب إلى الهند من الخطوط بين الصين وكازاخستان، وكذلك مد خطوط نقل الطاقة من روسيا إلى الهند عبر بحر قزوين وإيران، ومن أذربيجان إلى الهند

عبر بحر قزوين وتركمانستان وأفغانستان وباكستان، كذلك تسهل هذه الشراكة على تشكيل تحالف للطاقة بين هذه الدول فى الأمور المتعلقة بالطاقة العالمية، فضلاً عن تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة فى مجالى التنقيب والإنتاج فى منطقة بحر قزوين.

ويعد تعزيز آفاق التعاون بين الشركاء فى منظمة شنغهاى يعطى دفعة كبيره تُجاه تذليل العقبات بين الصين والهند، وكذلك تعزيز التعاون للقضاء على ظاهرة الإرهاب فى آسيا الوسطى، وإنهاء حالة الصراع وعدم الاستقرار فى أفغانستان، وكذلك لتهدئة ومحاولة إيجاد الحلول للنزاع الهندى الباكستانى، لاسيما وأنهما أصبحتا جزءاً من هذه المنظمة فضلاً عن تعزيز دور الهند المتنامى إقليمياً ودولياً.

ومن جانب آخر تسعى الهند إلى توظيف عضويتها فى مجموعة بريكس، لإيجاد فرص التعاون بصورة أكبر مع الدول الأخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وكذلك تقليل حالة الخلاف مع الصين كالنزاع حول الحدود والتنافس الإقليمى والأقليات وغيرها، مقابل توحيد أهدافها المشتركة فى تعديل بقيه النظام الدولى سياسياً واقتصادياً، و ما يعطى الهند دوراً أكبر فعلياً فى إطار مجموعة بريكس هو امتلاكها ثانى أكبر كتلة سكانية بعد الصين، ما يعطى لها ميزة فى جذب استثمارات تعتمد على القوة العاملة، فضلاً عن ذلك فإنها تتفوق على باقى دول المجموعة فى مجال التجارة بسبب امتلاكها ميزة نسبية فى انتاج بعض السلع، وهو ما يساهم فى تعزيز آفاق التعاون مع دول المجموعة بشكل عام والتجارى على وجه التحديد، كما انها تزيد من القدرة التنافسية لدول المجموعة وتخلق فرص لتعزيز دورها فى الاقتصاد العالمى .

٢ - <u>التحديات التى تواجه تصاعد الدور الهندى فى القارة</u>

إن السعى الهندى لأداء دور فاعل فى النظام الدولى تحكمه عدة عوامل ومتغيرات، منها ما يشكل تحديات تقف حائلاً دون ممارسة دور يتناسب مع طموح الهند كقوة صاعدة ومنها ما يدعم ذلك الدور، ومنها :

أ - <u>على المستوى الداخلى</u> :من أهم المشكلات الداخلية والتى تعرقل تقدم الهند فى سعيها لبناء قوة تمكنها من أداء دور خارجى أكثر فاعلية ، ومن بينها هى

مشكلة الفقر المستشرية والتى تتطلب من الحكومة الهندية ايجاد حلول لها، فما يقارب ربع سكان الهند يعيشون تحت خط الفقر، ويشكل هذا تحدياً فى سبيل تحقيق التنمية، والتخلف النسبى فى وسائل الإنتاج الزراعى ، وهو ما يعيق حالة التقدم الاقتصادى للبلد، والزيادة السكانية الكبيرة، والتى تتطلب من الحكومة عملاً موسعاً فى سبيل تحقيق معدلات نمو عالية كإحدى التحديات والصعوبات فى الاعتماد الهندى على الخارج لا سيما فى مصادر الطاقة ، والتنوع الدينى والعرقى والمشكلات الداخلية ، كمعرقل آخر لسعى الهند فى أداء دور فاعل إقليمياً ودولياً .

ب - أما <u>على المستوى الخارجى</u> : الاستبداد الجغرافى حيث تأتى بعض التحديات فى المحيط الخارجى، والمتمثل بالجوار الإقليمى المضطرب للغاية، وبشكل مزمن وهذا يضعها أمام تحديات خارجية ، الانفتاح على دول الجوار التى تسودها أنظمة فاشلة واستبدادية، والتى تحكمها معوقات عدم الإنسجام حيث أن هذه الدول لا ترغب فى التعامل مع الهند كونها دولة ديمقراطية، والتعامل معها قد يؤدى إلى التأثر بالنموذج الديمقراطى، ويهدد ديكتاتوريات هذه الدول ، والمصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى فى آسيا ، حيث لا ترغب هذه القوى فى الصعود الهندى الذى قد يزيحها من مناطق معينة فى القارة الآسيوية، أو يهدد مصالحها لا سيما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن حالة التنافس مع الصين التى تعد نفسها زعيمة القارة الآسيوية.

<u>الخاتمـــــة</u>

يعتبر صعود الصين من بين أهم العوامل التى دفعت بالهند إلى أن تخوض مسار صعود عن طريق مراكمة مختلف أبعاد وعناصر القوة ، وهذا حتى لا يزيد ضعفها أمام جارتها ومنافستها التقليدية ، فقد عملت الدولة على اكتشاف سياسات ومبادرات جديدة، لاستغلال القوة الصلبة والناعمة للدولة، وذلك من أجل تمدد تدريجى فى مواجهة الصعود الصينى، وظهر ذلك من خلال سعى الهند إلى زيادة قدراتها العسكرية البرية والبحرية والجوية بالشكل الذى جعلها من أكبر مستوردى الأسلحة فى العالم ، فضلاً عن توطد العلاقات الهندية مع كل من الولايات المتحدة وروسيا من خلال الصفقات العسكرية،

وبـروز إسرائيـل باعتبارهـا مُـزوداً رئيسـياً للهنـد بالتكنولوجيـا العسـكرية.

ومـن المتوقـع أن توقـع الدولتـان عقـداً لتطويـر المعـدات الدفاعية عاليـة التقنية، مـع انتشـار العلامـات التجاريـة الهنديـة حـول العـالم، فضـلاً عـن تركيـز خطابـات إسرائيليـة ، فى الداخـل والخـارج، عـلى الـتراث الثقـافى والحضـارى للهنـد، وبالتـالى فـان الهنـد أمـام فرصـة لأداء أدوار أكـبر خارجيـاً مـن خـلال اشـتراكها فى ترتيبـات القـوى الكـبرى مـن جانـب، والتفاهـم مـع هـذه القـوى حـول تحقيـق المصالـح المشـتركة، وبنـاءً عـلى مـا تقـدم فـإن الهنـد أمـام فـرص داعمـة لأداء دور فاعـل فى النظـام الـدولى يفـوق حجـم التحديـات التـى تواجههـا، وعليـه فإنهـا ستشـهد تزايـداً فى دورهـا الـدولى فى السـنوات المقبلـة اذا اسـتمرت هـذه الفـرص متاحـة لهـا .

لقـد عملـت الهنـد مـن خـلال شراكاتهـا مـع القـوى الكـبرى عـلى ايجـاد فـرص، وسـبل نحـو أداء دور أكـبر فى النظـام الـدولى، انطلاقـاً مـن إدراكهـا أن تفعيـل دورهـا يكـون مـن خـلال تعزيـز أفـق التعـاون بـدلاً عـن التنافـس مـع القـوى الكـبرى، وتجسـد ذلـك مـن خـلال سـعى هنـدى لتعزيـز شراكات مـع هـذه القـوى حيـث تعـد هـذه الوسـيلة - لتعزيـز دورهـا - أقـل تكلفـة مـن إضفـاء طابـع التنافـس أو الـصراع أو التدخـل فى شـئون الـدول الأخـرى ومزاحمـة مصالحهـا، وهـذا مـا تفـردت بـه الهنـد عـن غيرهـا مـن القـوى الصاعـدة.

المراجع

(٢) ستار جبار علاى، التجربة الهندية اكبر ديمقراطية فى العالم (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع، ٢٠١٧) ص ص ٩٥ – ٩٩.

(١) انظر :

-هل يصبح الاقتصاد الهندي نمراً آسيوياً صاعداً؟،المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ،٣٠-١-٢٠٢٣،متاح علي الرابط :

https://ecss.com.eg/32611

-اقتصاد الهند يفلت من الأزمات الاقتصادية العالمية، سكاي نيوز، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢،متاح علي الرابط :

https://www.skynewsarabia.com/business/1556281

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

(١) انظر :

-جوزيف ناى، محمد توفيق البحيرمى (مترجم) ، القوه الناعمة، وسيلة النجاح فى السياسة الدولية، (الرياض : العبيكان للنشر ، ٢٠١٢) ص٤١ .

-حاملة طائرات جديدة.. الهند توسع قدراتها العسكرية، سكاي نيوز ، 21 سبتمبر ٢٠٢٢ ، متاح علي الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/1552033-

(١) كريستيان بارينتى، سعد الدين غرفان (مترجم) ، الفوضى الجديدة تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤) ، ص١٤٨.

(٢) نوح فلدمان، هشام سمير(مترجم) ، الحرب الهادئة، مستقبل التنافس العالمي، (لندن : تكوين الدراسات والأبحاث، ٢٠١٦) ، ص ص١٥٥ – ١٥٦ .

(١) عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة فى العلاقات الدولية (عمان: مركز الكاتب الأكاديمى، ٢٠١٥)، ص٢٥.

(١) محمد السيد سليم، هدى ميتكيس)محرر)، العلاقات الهندية الباكستانية، العلاقات الآسيوية – الآسيوية (القاهرة : جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧) ص٣٩ .

(٢) انظر :

Parth sarthi suhag, Indias membership in shanghai copertipn : an ppraisal,(New Delhi : institute for defence studies and analyces," IDSA",2017), P2 .

(١) انظر :

Ngangom Dhruba Tara, India's Shanghai cooperation Organization Membership: Looking Forward to Opportunities in the Caspian Region,(New Delhi : center for air power studies "cops" forum for national security studies , 2016) p 1 .

(٢) محمد فايز فرحات ، البريكس... نظام اقتصادى عالمى جديد، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، متاح على الرابط التالى :

http://www.acpss.ahram.org.eg/news/ 16440aspx.

(١) محمود غراب ، الشراكة المصرية - الهندية.. مكاسب متبادلة ، جريدة الجمهورية (القاهرة : جريدة الجمهورية ، العدد ٣٤٧٩ ، ٢٦ يناير ٢٠٢٣) ص ٤ .

(١) خالد بشير ، العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟ ، متاح على الرابط التالى :

https://hafryat.com/ar/blog/ .

(١) لميس عزام، الهند و»إسرائيل».. تطور العلاقات والاستثمار الأمريكى لها ، متاح على الرابط التالى :

https://www.almayadeen.net/news/politics/1410550/ .